
المؤتمر الدولي العلمي حول الإدارة الإلكترونية بين الواقع والحتمية أيام 08/06 نوفمبر 2017 عمان/ الأردن

مداخلة بعنوان: دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز عمل النظام الجبائي الجزائري

من إعداد الدكتور: شعباني لطفي أستاذ محاضر قسم -أ- بجامعة بومرداس-الجزائر

الهاتف: 00213550579878 ، البريد الإلكتروني: lotfi_chabani@hotmail.com

وطالبة الدكتوراه: زرقواد وسام -بجامعة بومرداس-الجزائر

الهاتف: 00213661277292 ، البريد الإلكتروني: w.zergouad@univ-boumerdes.dz

والدكتور: سعيح عبد الحكيم أستاذ محاضر قسم -أ- بجامعة بومرداس-الجزائر

الهاتف: 00213662643718 ، البريد الإلكتروني: abdelhakim.saidj@gmail.com

الملخص:

أدت التطورات التي شهدتها الدولة الجزائرية ابتداء من مطلع التسعينيات للقرن الماضي إلى ضرورة تبني إصلاحات في معظم القطاعات الاقتصادية والإدارات المسيرة. وذلك بما فيه الإدارة الجبائية لاعتبار الضرائب والرسوم المفروضة مورد هام للخزينة العمومية من جهة، ومن جهة أخرى أداة فعالة في يد الدولة لتوجيه الاقتصاد. وعليه ولت السلطات العمومية أهمية خاصة لعصرنة الإدارة الجبائية عن طريق إعادة هيكلة مصالحها، والتشريعات المنظمة لها كإدارة والتنظيم الفني لمختلف الضرائب والرسوم المفروضة بنظامها الجبائي. إضافة إلى تطوير وتحسين طرق تسيير الضرائب باستحداث الإدارة الإلكترونية قصد تسهيل التعاملات الجبائية بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة.

الكلمات المفتاحية: الجبائية، الإدارة الإلكترونية، إصلاحات الإدارة والنظام الجبائي.

Abstract :

The development that Algeria witnessed in the early 90s of the previous decade made it necessary to adopt new reforms in most of the economic sectors and administrations.

Including fiscal administration to consider taxes and fees imposed as an important resource for the public treasury, on the one hand, and on the other an effective instrument of the state to guide the economy. The public authorities are therefore particularly interested in modernizing the fiscal administration by restructuring their interests and legislating them as the management and technical organization of the various taxes and fees imposed by their tax system. In addition to developing and improving the methods

of tax administration by introducing electronic administration in order to facilitate tax transactions between tax administration and taxpayers.

Keys word : Taxe, electronic administration, reforms of administration.

المقدمة

تميز العالم بتطور ملحوظ ومثير للانتباه في مختلف وسائل وتقنيات الإعلام والاتصال، والتي ساهمت بشكل كبير في بناء أسس اقتصاديات العالم المتقدم الذي يعتمد على الرأسمال التكنولوجي والمعرفي. ولم تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مقتصرة على مجال معين بل امتدت إلى العديد من المجالات، مع التخلي تدريجيا عن العمل اليدوي. هذا ما أدى بروز الإدارة الإلكترونية كمتغير هام في الخدمة العمومية، حيث تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا بارزا في العمل والأداء الإداري في الوقت الراهن بحيث تعمل على تقديم الخدمات للمواطنين وإنجاز معاملاتهم عن طريق الشبكات الإلكترونية من دون شقاء أو عناء، وبصفة آمنة إلى حد كبير.

وباعتبار الاقتطاع الجبائي مورد هام للخزينة العمومية وأداة فعالة لتوجيه الاقتصاد، قامت السلطات العمومية بإعطائه أهمية خاصة، حيث قامت الدولة الجزائرية بتبني إصلاحات عميقة على النظام الجبائي ابتداء من تسعينيات القرن الماضي. وتهدف مجمل هذه الإصلاحات إلى تعزيز مساهمة المواطن وجعله طرفا مهما في أداء الخدمة، قصد الوصول إلى تحقيق جودة الخدمة في المصالح الجبائية، والعمل على التقليل من التهرب الجبائي عن طريق ترك دليل مادي إضافي متمثل الدليل الإلكتروني الذي لا تخلوا عنه جل التعاملات الاقتصادية في الوقت الراهن.

وعليه، قامت السلطات الجزائرية بزيادة فعالية النظام الجبائي بهدف بإلغاء كل العقبات التي كانت به، بداية بإعادة هيكلة المصالح الجبائية، والقوانين والإجراءات المسيرة للضريبة، وذلك بغرض تسهيل التعاملات الجبائية بين الإدارة والمكلفين. ما يعود بالإيجاب في النهاية على الخزينة العمومية من حيث تحصيلات الضريبة والاقتصاد في نفقات تحصيلها.

الإشكالية:

استناد إلى ما ذكر سابقا، تبلور إشكالية الدراسة في السؤال الموالي:

" ما مدى مساهمة الإدارة الإلكترونية في تعزيز عمل النظام الجبائي الجزائري ؟ "

وللإجابة على الإشكالية، تم طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما المفهوم بالإدارة الإلكترونية ؟
- ما هي دوافع إصلاحات النظام الجبائي التي قامت بها السلطات الجزائرية ؟
- ما هي المكانة التي حظيت بها الإدارة الإلكترونية ضمن برنامج الإصلاح الجبائي الجزائري ؟

الهدف من الدراسة:

يتمثل الهدف من هذه الدراسة في تسليط الضوء على مكانة الإدارة الإلكترونية ضمن برنامج الإصلاح الجبائي الذي قامت به السلطات الجزائرية بغرض تطوير وتحسين النظام الجبائي، ومساهمتها في تسهيل المعاملات بين المكلفين ومصالح الإدارة الجبائية وجعلها أكثر مرونة، وكذا ربح الوقت، إضافة إلى محاولة التقليل من التهرب والغش الجبائيين.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة، وما ينجر عنه من فوائد على الخزينة العمومية. وبالتالي تستحق إجراءات النظام الجبائي في الجزائر نصيبها من العصرية بهدف تحسين الخدمات المقدمة للمكلف بالضريبة، خاصة في ظل التحولات الراهنة والتحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية.

منهج الدراسة :

حسب طبيعة الموضوع وما يلائمه، وبناء على طابعي السرد والتحليل فقد تم تبني المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة.

محاور الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة المتفرعة منها، تم تقسيم المداخل إلى أربع محاور أساسية مكملة لبعضها البعض من حيث المعالجة، التحليل والاستنتاج.

تقسيمات الدراسة:

نظرا لأهمية الموضوع وارتباطه المباشر بالواقع، تم معالجته في أربعة محاور أساسية متكاملة كما يلي:

المحور الأول: ماهية الإدارة الإلكترونية؛

المحور الثاني: واقع النظام الجبائي الجزائري قبل الإصلاحات مع أسباب وأهداف إصلاحه؛

المحور الثالث: حوكمة النظام الجبائي الجزائري؛

المحور الرابع: واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في النظام الجبائي الجزائري.

المحور الأول : ماهية الإدارة الإلكترونية

يعتبر المحور الأول كمدخل للموضوع، وسيتم تناول من خلاله للمفاهيم الأساسية للإدارة الإلكترونية.

1- تعريف الإدارة الإلكترونية:

حتى نتمكن من التحكم في مفهوم الإدارة الإلكترونية، سنقوم بعرض مجموعة من التعاريف على النحو الآتي:

التعريف الأول: تتمثل الإدارة الإلكترونية في " استخدام الوسائل، والتقنيات الإلكترونية بكل ما تقتضيه الممارسة، أو التنظيم، أو الإجراءات أو التجارة، أو الإعلان".¹

يلاحظ من التعريف السابق التركيز على الوسائل والتقنيات المستخدمة وغير ذلك دون التركيز عن المستخدم للإدارة الإلكترونية.

التعريف الثاني: تتمثل الإدارة الإلكترونية في "إنجاز المعاملات الإدارية، وتقديم الخدمات العامة عبر شبكة الأنترنت، دون أن يضطر العملاء للانتقال إلى الإدارات شخصيا. لإنجاز معاملاتهم، مع ما يترافق من إهدار للوقت والجهد والطاقات".²

من خلال التعريف السابق، يلاحظ أن البعض من الباحثين يرون في الإدارة الإلكترونية إلا وسيلة لربح الوقت واقتصاد في الجهد المبذول.

ونظرا لما تتميز به الإدارة الإلكترونية من حيث استخدامها الواسع من طرف الحكومات والإدارات الرسمية، يلاحظ التركيز في تعريفها من طرف بعض الباحثين على "الحكومة" وأنشطتها عن طريق ذكرها بصفة خاصة، كما هو موضح في التعريف الموالي.

التعريف الثالث: الإدارة الإلكترونية هي مجموعة الأنشطة الحكومية التي تعتمد على الأنترنت والاتصالات الإلكترونية عبر جميع طبقات ومستويات الحكومة، لتقديم جميع الخدمات والمعاملات للأفراد والحصول على المعلومات في شتى المجالات بيسر وسهولة.³ وهذا لا يعني بالضرورة حصر الإدارة الإلكترونية على "الحكومة" بشكل حصري، فالإدارة الإلكترونية تشمل كل أنشطة إدارة الأعمال التي تنشط في المجال الرقمي دون التركيز على نوع وطبيعة المنظمة.

2- أهمية الإدارة الإلكترونية :

للإدارة الإلكترونية أهمية كبيرة لاسيما من خلال تحقيق ما يلي:⁴

- اختصار الوقت في التنفيذ و تخفيض التكاليف الناتجة عن المعاملات الإدارية التقليدية؛
- تبسيط الإجراءات داخل المؤسسات و هذا ينعكس ايجابيا على مستوى الخدمات التي تقدم إلى المواطنين؛
- تسهيل إجراء الاتصال بين الدوائر المختلفة للمؤسسة و كذلك مع المؤسسات الأخرى؛
- الدقة و الموضوعية في إنجاز العمليات المختلفة داخل إدارة أي قطاع؛
- تقليل استخدام الورق بشكل ملحوظ و هذا ما يؤثر إيجابا على عمل الإدارة، وريح أماكن التخزين والأرشفة؛
- تقديم الخدمات للمستخدمين بصورة مرضية خلال 24 ساعة وطيلة أيام الأسبوع؛
- تعميق مفهوم الشفافية والبعد عن المحسوبية وتحقيق السرعة المطلوبة لإنجاز العمل وبتكلفة مالية مناسبة.

3- أهداف الإدارة الإلكترونية :

تعود الإدارة الإلكترونية بمنفعة خاصة على المؤسسات ومنفعة عامة على الاقتصاد ككل، وتتمثل أهداف الإدارة الإلكترونية في النقاط الآتية:⁵

- إدارة الملفات واستعراض المحتويات بدلا من حفظها، ومراجعة محتوى الوثيقة بدلا من كتابتها؛
- التحول نحو الاعتماد على مراسلات البريد الإلكتروني بدلا من سجلات الصادر والوارد؛
- اختصار الوقت وسرعة إنجاز المعاملات، حيث أن التعامل الإلكتروني يتم بشكل آني ودون انتظار؛
- تخفيض حدة الجهاز البيروقراطي وتعقيده، إذا لا حاجة غلى تضخيم المستويات الإدارية وتعددتها.

4- مبادئ الإدارة الإلكترونية:

نذكر من مبادئ الإدارة الإلكترونية ما يلي:⁶

أ. تقديم أحسن الخدمات للمواطنين:

يتطلب ذلك إنشاء بيئة عمل فيها تنوع من المهارات والكفاءات، المهياة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة، بشكل يسمح بالتعرف على كل مشكلة يتم تشخيصها، وضرورة انتقاء المعلومات حول جوهر الموضوع، والقيام بتحليلات دقيقة وصادقة ومعبرة، مع تحديد نقاط القوة والضعف، واستخلاص النتائج واقتراح الحلول المناسبة لكل مشكلة.

ب. التركيز على النتائج:

عن طريق تحويل الأفكار إلى نتائج مجسدة على أرض الواقع، وأن تحقق فوائد للجمهور تتمثل في تخفيف العبء عن المواطنين من حيث الجهد والمال والوقت، وتوفير خدمة مستمرة على مدار الساعة.

ج. سهولة الاستعمال والإتاحة للجميع:

بمعنى إتاحة تقنيات الإدارة والحكومة الإلكترونية للجميع في المنازل والمدارس و المكتبات... كي يتمكن المواطن من التواصل.

د. تخفيض التكاليف :

يعني أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وتعدد المنافسين على تقديم خدمات راقية بأسعار معقولة، يؤدي إلى تخفيض التكاليف.

هـ. التغير المستمر :

هو مبدأ أساسي في الإدارة الإلكترونية بحكم أنها تسعى بانتظام لتحسين وإثراء ما هو موجود، ورفع مستوى الأداء سواء بقصد كسب رضا الزبائن أو التفوق في التنافس.

المحور الثاني : واقع النظام الجبائي الجزائري قبل الإصلاحات مع أسباب وأهداف إصلاحه

قامت الجزائر بجملة من الإصلاحات لنظامها الجبائي بسبب الوضعية الاقتصادية والاجتماعية وكذا السياسية التي كانت تعيشها الجزائر، فالنظام الجبائي الذي كان مطبقا لم يكن يساير الانتقال بالسياسة الاقتصادية من الاقتصاد الموجه "الاشتراكي" إلى الاقتصاد الرأسمالي. مما أدى إلى ضرورة تبني السلطات الجزائرية إصلاحات بنظامها الجبائي.

يقصد بالإصلاحات الجبائية "التغيرات التي تطرأ على النظام الضريبي" الجبائي " في الدولة لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية أو لتحقيق خطط التنمية في مرحلة معينة من مراحل النمو، ويمكن أن يكون الإصلاح الضريبي "الجبائي" شاملا لكل الهيكل الضريبي "الجبائي" للدولة، أو أن يكون هذا الإصلاح جزئيا لنوع معين من الضرائب أو لبعض أحكام الضريبة بعينها وهي عملية تتطلب دراسة متكاملة للنظام الضريبي "الجبائي" السائد".⁷

1- بنية النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاحات:

تميز النظام الجبائي قبل الإصلاحات بعدم ملائمة والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية لضمه العديد من الضرائب والمعدلات الضريبية التي ساهمت في إعاقه التنمية الاقتصادية، إضافة إلى عدم تحقيق العدالة الضريبية.

1-1 الضريبة على الدخل:

من أهم أنواع الضرائب نذكر ما يلي:

- الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية: تفرض على الأرباح المحققة من الأشخاص (الطبيعيين أو المعنويين) بمعدلات تتراوح بين 6% و 55%؛
- الضريبة على الأرباح غير تجارية: تفرض على المداخيل والأرباح المحققة غير التجارية والتي لا تملك سجل تجاري كالمهن الحرة بمعدل 25%؛
- الضريبة على مداخيل رؤوس الأموال المنقولة: تفرض على الفوائد المحققة من مداخيل الأسهم والسندات العمومية والودائع والكفالات بمعدل 18%؛

- الضريبة على الرواتب والأجور: تفرض هذه الضريبة على أجور العمال والموظفين عن طريق تطبيق اقتطاع من المصدر، والذي يدفع من صاحب المؤسسة لصالح الدولة، تحسب هذه الضريبة وفق سلم تصاعدي بالشرائح؛
- الضريبة التكميلية على الدخل: تفرض على مداخيل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين بعد خصم مبلغ الضرائب المدفوعة خلال السنة مثل العلاوات والتعويضات؛
- الضريبة على المساهمة الفلاحية الوحيدة.

2-1 الرسم على رقم الأعمال:

- الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج: يفرض على عمليات الإنتاج والبيع التي تمارسها المؤسسة وفق عشر معدلات تتراوح بين 7% و 80%، يتم تحديد المعدل وفق طبيعة السلعة.

3-1 الضرائب والرسوم ذات الطابع المهني:

- الرسم على النشاط الصناعي والتجاري: يفرض سنويا على أساس رقم الأعمال المحقق من طرف المكلفين الخاضعين للضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية بمعدل 6,05%؛
- الدفع الجزائي: تتحملها المؤسسة المستخدمة، وتحسب على أساس كتلة الرواتب والأجور للعمال وذلك وفق معدل 6%، ألغيت تدريجيا بتخفيض 1% سنويا إلى أن تم إلغاؤها نهائيا سنة 2006؛
- الرسم العقاري: يؤسس سنويا على الممتلكات العقارية المبنية وغير المبنية المملوكة من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين حسب المساحات العقارية وفق سلم ضريبي تصاعدي.

2-أسباب الإصلاحات الجبائية في الجزائر :

1-2 عدم استقرار وتعقد النظام الجبائي :

تميز النظام الجبائي قبل الإصلاحات بتعدد الأوعية الجبائية الخاضعة وتعدد المعدلات المطبقة. مما أدى إلى صعوبة تطبيقه من طرف الإدارة الجبائية وصعوبة فهمه من طرف المكلفين. فعلى سبيل المثال كان السلم الضريبي للمرتبات والأجور لسنة 1985 يضم 20 معدلا، والرسم على رقم الأعمال كان يضم 18 معدلا، منها 10 معدلات للرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج و 08 معدلات للرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات.⁸ مما أدى إلى ضرورة تفكير السلطات الجزائرية في إنشاء نظام جبائي أقل تعقيد ويسهل تطبيقه من طرف الإدارة الجبائية من جهة، والمكلفون بالضريبة من جهة أخرى.

2-2 ثقل العبء الجبائي على المؤسسات الجزائرية :

كما ذكر سابقا، النظام الجبائي الجزائري كان يتميز بتعدد معدلات الضرائب والأوعية الخاضعة، إضافة إلى ارتفاع معدلات الضرائب، كل هذا ساهم في زيادة ثقل عبئها على المؤسسات الجزائرية والاختلال المالي لها. فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان معدل الضريبة على أرباح الشركات في الجزائر يقدر بنسبة 55 % سنة 1989، بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية فقد قدر بنسبة 34.9%⁹.

3-2 ارتفاع معدلات الضغط الجبائي :

تميز النظام الجبائي خلال الثمانينيات بوجود ضغط جبائي مرتفع، والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم (02): تطور مستويات الضغط الجبائي للسنوات 1980-1987.

البيان	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
الضغط الجبائي الإجمالي	44,6	48,8	41,9	41,9	46,3	44,4	39,7	40,9

39,5	36,9	36,2	38,6	35,1	30,6	32,1	31,3	الضغط الجبائي خارج المحروقات
------	------	------	------	------	------	------	------	------------------------------

المصدر: يوسف قاشي، فعالية النظام الضريبي في خلال افرازات العملة الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص: 126

Rapport final, commission nationale de la réforme fiscale, 1989, p : 11 نقلا عن:

من الجدول السابق، يلاحظ أن نسبة الضغط الجبائي خارج المحروقات يتجاوز 30% ومعدلات الضغط الجبائي الاجمالي تتجاوز نسبة 40% خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى غاية 1987.

4-2 ضعف العدالة الجبائية :

يظهر ضعف العدالة الجبائية من خلال التمعن إلى النظام الجبائي الذي كان سائدا في تلك الفترة "ثمانينيات القرن الماضي"، وذلك باقتصاره على بعض المداخل دون الأخرى. مع هيمنة الضرائب غير المباشرة فيه على الضرائب المباشرة. كما أن الضرائب النسبية هي التي كانت سائدة على معظم الضرائب المباشرة، أي بدون مراعاة حجم الدخل وخاصة ذوي الدخل المنخفضة.

5-2 هيمنة الجبائية البترولية على النظام الجبائي :

إن الاعتماد على الجبائية البترولية على حساب الجبائية العادية يعتبر مخاطرة نظرا لتأثره بعدة عوامل خارجية لا يتحكم فيها داخليا كارتفاع الإنتاج العالمي للبترول من خلال زيادة انتاج الدول المنتجة أو دخول دول منتجة جديدة للسوق، أو انخفاض وتيرة النمو العالمية الذي يؤدي بصفة حتمية إلى انخفاض الطلب على البترول في الدول المصنعة.

وهذا ما حدث في الثمانينيات من القرن الماضي وانخفاض سعر البترول سنة 1986، والذي نتج عنه انخفاض إيرادات الجبائية البترولية حيث بلغت المداخل المتأتية من الجبائية البترولية لصالح الخزينة العمومية 28.56 % سنة 1986 بعد أن كانت 66.4 % سنة 1981.¹⁰

3- أهداف الإصلاحات الجبائية في الجزائر :

تعتبر النقائص المسجلة في النظام الجبائي الذي كان ساريا حتى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي إلى ضرورة القيام بتغييرات جذرية بالنظام الجبائي بغرض مسايرة التحولات التي كان يشهدها الاقتصاد الجزائري بتحويله من النظام الموجه إلى النظام الرأس المالي. يسعى الإصلاح الجبائي إلى تحقيق الأهداف المولوية :

1-2 تحقيق البساطة والعدالة بالنظام الجبائي :

يظهر التبسيط عن طريق إلغاء عدة ضرائب تعد معقدة وصعبة الفهم والتطبيق، وتعويضها بضرائب أخرى أكثر وضوح وبساطة. ومثال ذلك ربط الضريبة بالطبيعة القانونية بغرض التبسيط، وظهر ذلك جليا من خلال إنشاء الضريبة على الدخل الإجمالي المفروضة على الأشخاص الطبيعيين والضريبة على أرباح الشركات المفروضة على الأشخاص المعنويين. وعليه القطعية مع نظام الضرائب النوعية المفروضة على المداخل والأرباح بتجسيد مبدأ الفصل والتميز بين الأشخاص الطبيعيين تم اختيار ضريبة وحيدة لكل صنف الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على الأشخاص الطبيعيين، والضريبة على أرباح الشركات على الأشخاص المعنويين.

إضافة إلى استبدال الرسوم على رقم الأعمال بمعدلاتها برسم وحيد له فعالية كبيرة في اقتصاديات معظم دول العالم نظرا لوفرة الحصيلة الضريبية وهو الرسم على القيمة المضافة.¹¹

أما بخصوص العدالة، فيظهر جليا بالضريبة على الدخل الإجمالي، وحسابها بطريقة موحدة لجميع الأصناف المكونة لها (عند إنشاءها 1990) باستخدام الجدول التصاعدي بالشرائح، والذي من خلاله يمكن تحقيق العدالة بالإضافة للتبسيط من خلال إعفاء الشريحة الأولى من الضريبة والتي تخص ذوي الدخل المنخفضة.

2-2 تحسين أداء الإدارة الجبائية:

يسمح زيادة تأهيل موظفي الإدارة الجبائية وتجهيزها بالوسائل المختلفة كالبنائيات وأجهزة الإعلام الآلي، سيارات نقل... إلخ، بغية تحسين الأداء ورفع مردوديتها إلى الاطلاع الكامل والدقيق على مجمل مداخل الأفراد والنشاطات المختلفة.¹²

المحور الثالث : حوكمة النظام الجبائي الجزائري

يقصد بحوكمة النظام الجبائي الجزائري، ترشيده بما يتلاءم والمتغيرات الحاصلة في الحياة الاقتصادية، ويمكن أن يشمل ترشيد الضريبة، ترشيد الإدارة الجبائية، وترشيد العلاقة بين الإدارة والمكلف بالضريبة. وهذا ما سيتم تناوله من خلال المحور الموالي.

1- مفهوم ترشيد الضريبة:

ترتبط حوكمة النظام الجبائي وترشيده ارتباطا وثيقا بترشيد الضريبة بما يحقق العدالة والوضوح، واليقين والملائمة في التسديد والمرونة بما يستوعب التغيرات الحاصلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل يتضمن استمرارية هذه المبادئ ويحقق أهداف الرقابة الجبائية. ومن أهم هذه الصفات في ترشيد الضريبة يتمثل في توسيع الوعاء الجبائي بما يحقق الحجم الأمثل من تحصيل الإيرادات الجبائية. ولا يأتي ذلك إلا بعد التحكم في الرقابة الجبائية للوعاء الجبائي من خلال معالجة نقائص البيروقراطية بمعناها السلبي والقصور الإداري. وعليه، فإن ترشيد القانون الجبائي وترشيد الضريبة يتوقف على مستويات عديدة منها: ترشيد أداء المكلف، ترشيد مستوى الوعي الجبائي.^{xiii}

2- ترشيد الإدارة الجبائية :

مما لا شك فيه، تكمن السياسة الجبائية المثلى لأي مجتمع في مستوى كفاءة إدارته الجبائية، فكم من دولة من الدول النامية ألقت اللوم على نظامها الجبائي فعقدت المؤتمرات وأدارت المناقشات لتعديله، ثم اكتشفت بعد ذلك أن العيب الأساسي لا يكمن في النظام بقدر ما يكمن في إدارة النظام الجبائي.

وبغرض إنجاح الإدارة الجبائية في تأدية مهامها، تطلب الإصلاح توفر عدة عوامل، يذكر منها ما يلي:^{xiv}

- تبسيط القوانين الجبائية وإجراءات تنفيذها حتى يسهل عمل موظفي الإدارة الجبائية من جهة، وتخفيض حجم المنازعات الجبائية التي قد تنشأ بين المكلفين والإدارة الجبائية من جهة أخرى،
 - توفر العناصر الفنية والإدارية ذات الكفاءة العالية والخبرة الواسعة وذلك من خلال تكوين متخصص في الجبائية، بهدف رفع مستوى تأهيل وتدريب تلك العناصر مع وضع برنامج تكويني دوري قصير المدى لتلك العناصر كلما كان جديد في الميدان الجبائي،
 - ترقية الحوار بين الإدارة والمكلف لتحسين العلاقة بينهما وكسب ثقة المكلف،
 - ضرورة توفير ضمانات كافية للعاملين بالجهاز الجبائي لتيسير قيام هذا الجهاز بالمهام المكلف بها،
 - وضع نظام رقابة جبائية فعالة، والتي تتميز بدقتها وسرعة اكتشاف مختلف المخالفات المرتكبة، مع فرض العقوبات المناسبة لمرتكبيها،
 - القضاء على السلوك الإداري البيروقراطي، حيث إن هذا الأخير يؤثر سلبا على مردودية النظام الجبائي،
 - إقامة تعاون وثيق بين الإدارة الجبائية ومختلف الإدارات الحكومية كإدارة الجمارك.
- يؤدي تحسين أداء الإدارة الجبائية كذلك إلى التقليل من ظاهري الغش والتهرب الجبائي وبالتالي زيادة الحصيلة الجبائية. وذلك بالإضافة إلى الإجراءات التي كانت متضمنة في النظام الجبائي الجيد بهدف الحد من الظاهرتين.
- وبهدف تحقيق كل ما ذكر سابقا، تبنت السلطات الجزائرية إصلاح النظام الجبائي لعصرنة الهياكل، فمن الناحية التنظيمية تم الانتقال من إدارة منظمة حسب نوعية الضرائب إلى تنظيم حسب نوعية الزبائن، ولقد كانت أول خطوة بإنشاء مديرية كبيرات المؤسسات (DGE)، ليأتي بعدها مراكز الضرائب (CDI) وصولا إلى المراكز الجوارية (CPI).

1-2 مديرية كبريات المؤسسات (DGE):

أنشئت مديرية كبريات المؤسسات في سنة 2007، وقد كانت تنظم قرابة 2000 مؤسسة عبر الوطن، وتشرف على كبريات المؤسسات. كما تتكفل هذه المديرية بمهام التسيير، الوعاء، الرقابة، المنازعات، واستقبال المكلفين بالضريبة التابعين لدائرة اختصاصها. ولقد تم تعزيز هذه المديرية بوسائل تسيير حديثة تعتمد على المعلوماتية.^{xv}

2-2 مراكز الضرائب (CDI):

يتمثل الغرض من إنشاء مراكز الضرائب في تجميع مختلف الوحدات المشكلة للإدارة الجبائية في مركز واحد، مما يسهل على المكلف القيام بإيداع التصريحات الجبائية، ويزيد من التنسيق بين هذه الوحدات، ما يؤدي إلى تقليل الأخطاء التي يمكن أن تقع فيها الإدارة. إضافة إلى تحقيق مبدأ أساسي من المبادئ الجبائية والمتمثل في مبدأ الاقتصاد في النفقات، والذي يعود بالإيجاب على المكلف من جهة عن طريق تخفيض معدلات الضرائب أو على الأقل عدم زيادتها، ومن جهة أخرى على الخزينة العمومية عن طريق زيادة الحصيلة الجبائية الصافية.

إضافة إلى ما ذكر، تم إنشاء هذه المراكز بغرض تسيير أمثل للملفات الجبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أنه وإلى غاية الثلاثي الأول من سنة 2012، تم إنشاء اثني عشر مركزا للضرائب، تحتوي هذه المراكز على ثلاث مصالح رئيسية تتمثل في:^{xvi}

- المصلحة الرئيسية للتسيير؛
 - المصلحة الرئيسية للرقابة والبحث؛
 - المصلحة الرئيسية للمنازعات؛
- إضافة إلى القابضة، مصلحة الاستقبال ومصلحة الإعلام الألي والوسائل.

3-2 المراكز الجوية (CPI):

خصصت المراكز الجوية لتسيير ملفات المكلفين الذين يقل رقم أعمالهم عن ثلاثون مليون دينار جزائري (30.000.000 دج)، أي الذين ينتمون لنظام الضريبة الجرافية الوحيدة.^{xvii}

3- ترشيد العلاقة بين الإدارة والمكلف بالضريبة:

يعتبر تحسين الخدمة العمومية والاهتمام بالمكلف من أولويات المديرية العامة للضرائب. وفي هذا الصدد، قامت المديرية العامة للضرائب بوضع برنامجا للمديرية العلاقات العامة والاتصال، يرمي إلى تحقيق مبدأ التحسين المستمر للخدمة المقدمة للمكلفين.

وتتمثل الإجراءات المتخذة في هذا المجال فيما يلي:^{xviii}

- إنشاء خطوط هاتفية مخصصة للمكلفين بالضريبة، مع مركز استقبال لضمان استقبال وإعلام المكلفين يوميا، إضافة إلى إدراج أيام خاصة لاستقبال المكلفين بالضريبة لمسؤولي الوعاء والتحصيل؛
- تقليص أجال الرد على طلبات المكلفين بالضريبة؛
- تنظيم لقاءات مع الجمعيات والاتحادات المهنية من أجل اطلاعها على مختلف إجراءات تبسيط النظام الجبائي وفي المقابل تشارك هذه الجمعيات في ترقية الوعي الجبائي للمكلفين بالضريبة؛
- تنظيم أيام تعليمية لصالح إطارات وموظفي الإدارة الجبائية.

قامت مديرية العلاقات العامة والاتصال بتكثيف المهارات الرقابية من توعية المصالح القاعدية على ضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة ترمي إلى تحسين تدابير الاستقبال.

كما تم إعداد محاضرات لهذه المهام وإرسالها إلى المدراء الولائيين، تلخص هذه المحاضرة النقائص واختلالات التسيير الملاحظة، إضافة إلى التدابير الفورية الواجب اتخاذها لتحسين خدمات الاستقبال على مستوى هيكل المديرية الولائية للضرائب.

المحور الرابع : مكانة الإدارة الإلكترونية ضمن إصلاح النظام الجبائي الجزائري

أدت الإصلاحات التي شهدتها النظام الجبائي الجزائري إلى بروز مفهوم جديد يتمثل في الإدارة الإلكترونية، وعليه سيتم السعي من خلال هذا المحور إلى ربط العلاقة بين المفاهيم التي تم التعرض إليها سابقا من أجل معرفة مكانة الإدارة الإلكترونية ضمن برنامج إصلاح النظام الجبائي الجزائري، إضافة إلى تحسين العلاقة مع المكلفين بالضريبة، وذلك من خلال ما يلي:^{xix}

1- إنشاء مرجعية نوعية الخدمة: مسعى جديد لتحسين استقبال الموظفين

تم إنشائه طبقا للتعليمية العامة رقم 01 المؤرخة في 07 جوان 2004 الصادرة عن السيد المدير العام للضرائب، يعتبر مرجع نوعية الخدمة وسيلة ترقية ثقافة الاستقبال ونوعية الخدمة. فهو يضم مجموع معايير داخلية وخارجية التي يجب أن يلتزم باحترامها أعوان الهياكل الجديدة (مديرية كبريات المؤسسات، مراكز الضرائب والمراكز الجوية للضرائب).^{xx}

مستمد من أفضل الممارسات الدولية الناجحة، يطبق هذا المرجع على كل المصالح التابعة للمديرية العامة للضرائب. غير أن تعميمه سوف يكون تدريجيا، حيث أن بعض الالتزامات التي يتضمنها سوف تقتصر في بادئ الأمر على الهياكل الحديثة المجهزة أكثر بالوسائل مثل مديرية كبريات المؤسسات، مراكز الضرائب والمراكز الجوية للضرائب.

يتضمن مرجع نوعية الخدمة عشرون (20) التزاما لنوعية الخدمة حيث تخص خمسة عشر (15) منها نوعية الاستقبال والخدمة وخمسة (05) متعلقة بالالتزامات القابلة للتحسين الدائم.

يترجم مرجع نوعية الخدمة إرادة الإدارة في إقامة علاقة جديدة مع المكلف بالضريبة تركز على تقديم خدمة فعالة وضمن استقبال نوعي بمختلف أشكاله: الاستقبال الشخصي، البريد، الهاتف، والبريد الإلكتروني عبر العنوان « contact.dgi » عبر الاتصال "المديرية العامة للضرائب DGI" ، والأسئلة المتكررة « FAQ » والإجراء الذاتي بالنسبة للشركات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات. موقع المديرية

إنه يُرقي القيم ذات الصلة باللباقة والإعلام وأخذ المواعيد والإجابة على الطلبات خلال الآجال المطلوبة. كما يتكفل بالأشخاص ذوي حركة محدودة والأشخاص الذين يعانون صعوبات من خلال تخصيص لهم استقبال خاص (ممرات مهيأة للدخول ومكتب استقبال ملائم وإصغاء باهتمام...).

يقي مرجع نوعية الخدمة مؤشر هام بالنسبة لجميع الهياكل (مديرية كبريات المؤسسات، مراكز الضرائب والمراكز الجوية للضرائب) قصد جعل نوعية الاستقبال تحديا حاسما بالنسبة لمستقبل الإدارة في تطلعاتها المستمر إلى تلبية احتياجات وشكاوى المكلفين بالضريبة.

يرتكز مرجع نوعية الخدمة على خمسة محاور رئيسية: مصلحة متواجدة (نقوم بتحسين كيفية الدخول إلى مصالحنا تبعا لمتطلباتكم)، استقبال أكثر إصغاء (نستقبلكم بتهذب وفعالية)، معالجة سريعة لطلباتكم للمعلومات (نرد في الآجال المعلن عنها)، نصغي إليكم لإحراز تقدم وفي الأخير، نحسن تنظيمنا ونسعى لتطوير كفاءتنا.

يعتبر تجسيد هذه الالتزامات رهانا يتعين على الإدارة تشريفه من خلال تقييم منتظم لمدى احترامها وإعلان نتائج هذا المسعى الجديد للنوعية لفائدة الجمهور العريض، وهو ما يشكل شفافية في تسيير التقييمات ورغبة أيضا في المضي قدما لجعل الخدمة العمومية أكثر نجاعة على وجه الخصوص.

● أهداف مرجع نوعية الخدمة:^{xxi}

- جعل من نوعية الخدمة أولوية استراتيجية للإدارة الجبائية؛
- إضفاء الطابع المهني على مهام الاستقبال في الإدارة الجبائية؛
- وصول المكلف بالضريبة بسهولة للمصلحة؛
- تسهيل الإجراءات الإدارية للمكلفين بالضريبة؛
- الإلمام بتطلعات المكلفين بالضريبة؛
- قياس وإعلان نتائج مسعى نوعية الخدمة بشكل منتظم.

2- التكفل بالمكالمات ذات الطابع الجبائي الواردة من الرقم الأخضر (25 10) :

تتكفل الإدارة الجبائية بكل المكالمات الهاتفية المتضمنة انشغالات المواطنين فيما يخص تسيير المصالح الجبائية والتي ترد على الرقم الأخضر لوزارة المالية.

3- استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في النظام الجبائي:

وذلك عن طريق مشروع نظام التصريح والدفع الإلكتروني من خلال إطلاق البوابة الإلكترونية "جبائتك" للتصريح والدفع الضريبيين عن بعد بالنسبة للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات (المادة 23 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008)^{xxii} www.jibayatic.dz

تم إطلاق هذا المشروع بهدف عصنة إدارة الجبائية لتسهيل عملية الدفع وتقليص المدة، وهذا قصد الاستغناء عن الصيغ الورقية في الإجراءات الإدارية من خلال التصريح والدفع في المجال الضريبي والرسوم عبر الانترنت واعتماد تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تسيير العلاقة مع المشتركين في الضرائب وتخفيف الخدمات المقدمة على مستوى المديرية العامة للضرائب فضلا عن تسهيل التسيير و اتخاذ القرار.

4- إطلاق مشروع نظام معلوماتي جبائي :

قامت الإدارة الجبائية بتبني هذا النظام المعلوماتي بغية عصنة الإدارة الجبائية وذلك عن طريق :

- ✓ تبسيط الإجراءات الجبائية؛
- ✓ تحسين مردودية ونوعية الخدمة المقدمة من طرف الإدارة الجبائية؛
- ✓ تزويد إدارة الضرائب بأدوات وبرامج معلوماتية متماشية مع الأهداف المتعلقة بالتسيير؛

✓ استعمال التكنولوجيات الجديدة لمعالجة المعلومة بغية تطوير خدمات إلكترونية جديدة (الأنترنت، التصريح عن بعد والدفع عن بعد).

➤ بداية الأشغال فعليا في 02 نوفمبر 2009.

➤ انتهاء الأشغال مع نهاية سنة 2017.

5- إنشاء الوصي الجبائي :

حتى يتسنى للمكلفين بالضريبة الجدد إنشاء مؤسساتهم بكل سهولة، ستقوم الإدارة الجبائية بإنشاء ما يسمى بالوصي الجبائي مكلف بتأدية هذه المهمة على مستوى كل المصالح الجبائية الجديدة.

6- إنشاء مركز المكالمات:

إضافة إلى الرقم الأخضر، هناك مشروع انجاز مركز المكالمات على المستوى الوطني بغية التكفل بكل طلبات الاستفسار ذات الطابع الجبائي التي يطلبها المواطنين.

7- تطوير طرق الاتصال:

القيام بحملات إعلامية عبر وسائل الإعلام البصرية والسمعية قصد إعلام المكلفين بالضريبة بالمستجدات الجبائية خاصة تلك المتعلقة بالتزاماتهم الجبائية تطوير استراتيجية اتصال المديرية العامة للضرائب لفائدة كل المصالح الجديدة.

8- تحسين العلاقة الرقمية مع المكلفين بالضريبة:

✓ تشجيع الحملات الإعلامية عن بعد: الرسائل القصيرة عبر الهاتف؛

✓ المحمول ومجموعة رسائل الكترونية؛

✓ حضور الإدارة الجبائية في المواقع الاجتماعية: تويتر، فايس بوك ، قوقل؛

✓ إنشاء منتدى للمناقشة بين الإدارة الجبائية والمواطنين عبر الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب؛

✓ إنشاء منتدى للمناقشة داخلي يجمع كل المصالح المركزية والمصالح الجبائية الجديدة.

9- تقوية النجاعة التقنية للموقع الإلكتروني:

✓ إعادة تصميم صفحة الاستقبال وإضافة لها أقسام جديدة؛

✓ ملائمة معايير تأمين الموقع مع تلك المعروفة عالميا؛

✓ إعداد تركيبة معلوماتية مباشرة لسر الآراء.

10- التسجيل الجبائي عبر الأنترنت : xxiii

ابتداء من 08 ماي 2016، أصبح بإمكان المتعاملين الاقتصاديين الحصول على رقم التعريف الجبائي (NIF) عبر الأنترنت وهذا بفضل وضع المديرية العامة للضرائب لموقع أنترنت مخصص لإتمام هذا الاجراء، يمكن الولوج إليه عبر الرابط الآتي :

<https://nifenligne.mfdgi.gov.dz>

في هذا السياق، **دعت** مديرية الضرائب المتعاملين الاقتصاديين لاستعمال هذا الفضاء المبسط والسهل الذي يسمح لهم بمرافقة أكثر ديناميكية فيما يخص إتمام إجراءاتهم الخاصة بالتسجيل الجبائي.

كما يمكن القيام بالطلب من خلال ملأ استمارة طلب رقم التعريف الجبائي عبر الانترنت. ويمكن للمكلف بالضريبة بعد ذلك أن يشرع في استخراج شهادته انطلاقا من هذا الموقع وتقديمها للإمضاء من طرف مصالح الضرائب التابع لها. حيث يمكن استعمال هذه الشهادة الممضاة في جميع الاجراءات لدى المؤسسات المختصة (الضرائب، الجمارك، التجارة والبنوك).

ويتوفر موقع الانترنت على رابط اتصال : dz.gov.mf@nifenligne-did يهدف من خلاله السماح للمكلفين بالضريبة الدخول في اتصال مع المديرية العامة للضرائب عن طريق ارسال استفساراتهم المتعلقة برقم التعريف الجبائي (NIF).

الخاتمة

بناء على ما جاء ضمن هذه المداخلة، يمكن القول أن الثورة المعلوماتية الهائلة التي حدثت في العالم أدت إلى ظهور مصطلح جديد يكمن في "الإدارة الإلكترونية".

في هذا السياق باشرت الجزائر حملة من الإصلاحات لنظامها الجبائي جعله نظاما أقل تعقيدا وأكثر ملائمة لما كان عليه في السابق، كما أن هذه الإصلاحات تعدت كونها تمس الأمور التقنية فقط للجباية كالمعدلات والآجال، وإنما شملت ترشيد الضريبة، ترشيد الإدارة الجبائية، وكذا ترشيد العلاقة بين الإدارة والمكلف، حيث أصبح هذا الأخير بمثابة زبون، على الإدارة الجبائية الاهتمام به وتحسين ظروف التعامل معه.

وفي إطار هذه الإصلاحات عمدت المديرية العامة للضرائب إلى عصنة الهياكل الضريبية من خلال إنشاء مراكز الضرائب ومديرية كبريات المؤسسات، كما قامت بتطوير موقع إلكتروني يقدم خدمات متنوعة للمكلفين بالضريبة مع إمكانية التصريح الإلكتروني والدفع عن بعد.

تم التوصل من خلال هذا البحث إلى النتائج الموالية:

- تؤدي الإدارة الإلكترونية إلى التحول من إدارة مغلقة إلى إدارة مفتوحة ذات أداء عالي؛
- ضرورة التخلي عن الأساليب التقليدية في العملية التعليمية واعتماد أساليب وطرق جديدة تتيحها ثورة المعلومات والتكنولوجيات المعاصرة؛
- عصنة النظام الجبائي يدعم التواصل بين الإدارة الجبائية والمكلفين؛
- يكسب توفير الخدمات للمكلف آليا الوقت والجهد ويختصر المسافات ويجنب الطوابير، وكذا يحسن سير العمل بشفافية؛
- نجاح الإدارة الإلكترونية في النظام الجبائي مبني على الوعي المعلوماتي للمكلفين.

أما بخصوص توصيات البحث، يمكن اقتراح ما يلي:

- ضرورة توفر تدفق سريع للانترنت فلا يمكن تصور تطبيق جيد لأسس الإدارة الإلكترونية في ظل ضعف تدفق الانترنت، لأن هذه الأخيرة هي الركيزة الأساسية في تأمين الاتصال بين مستخدمي الشبكات على مستوى مصلحة الضرائب والمؤسسات في بيئة رقمية عالية التخصص؛
- ضرورة إعادة النظر في الترسانة القانونية في الجزائر وهذا لضمان المعاملات الإلكترونية عبر الشبكات وحماية المتعاملين في مجال تطوير الخدمات العمومية؛
- تعميم الإدارة الإلكترونية للنظام الجبائي فيما يخص الدفع عن بعد، فمنذ الإرساء القانوني لهذا النظام لازال يقتصر على مديرية كبريات المؤسسات في انتظار تعميمه على باقي المكلفين بالضريبة؛
- لابد من تكوين العنصر البشري المتخصص وتدريبه بما يسمح له بالاستعمال الجيد لوسائل الاتصال المعاصرة، ومن ثم تقديم خدمات أفضل؛

- لنجاح الإدارة الإلكترونية لابد من دعم برامج التعليم ذات العلاقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال على مستوى المدرسة الجزائرية بكل أطوارها والجامعات لإنشاء مجتمع جاهز للتواصل والتفاعل، وهذا باعتبار أن تطبيق ونجاح الإدارة الإلكترونية يعتمد على مدى مشاركة واستجابة جميع الأطراف ذات العلاقة.

- قائمة الهوامش والمراجع

- 1 محمد محمود الطعمانة وطارق شريف العلوش، الحكومة الالكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، الأردن، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2004، ص: 10-11.
- 1 عاشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010/2009، ص: 13.
- 1 حماد مختار، تأثير الإدارة الإلكترونية على المرفق العام وتطبيقها في الدول العربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007، ص: 06.
- 1 موسى عبد الناصر ومحمد القريشي، مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي، مجلة الباحث، العدد 2010/09، ص: 89.
- 1 علاء عبد الرزاق السالمي، الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، د.س، ص: 39.
- عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، دار الغرب الإسلامي للنشر، بيروت، 2006، ص: 189-191.
- 1 سعيد عبد العزيز عثمان وشكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص: 05.
- 1 عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة النظام الضريبي الجزائري للفترة 1988-1995، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 1995، ص: 135.
- 1 مسعداوي يوسف، تقييم الإصلاحات الجبائية في الجزائر والناتج المترتبة عنها، مداخلة في الملتقى الدولي حول: الإصلاح الجبائي والتنمية الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، يومي 12 و 13 ماي 2014، ص: 04.
- 1 نفس المرجع السابق.
- 1 سميرة بوعكاز، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014/2015، ص: 7.
- 1 حميد بوزيدة، جبائية المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2007، ص: 97.
- 1 ناصر شاربي وألوشي محمد، دواعي الإصلاح المحلي وآليات نجاحه، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول: الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق التنمية، جامعة البليدة، 12/13 ماي 2014.
- 1 ناصر مراد، شروط فعالية النظام الضريبي مع إشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، مخبر الإصلاحات الاقتصادية، التنمية واستراتيجيات الاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد: 06، 2009، ص: 69.
- 1 شعباني مجيد وبودالي محمد، نحو حوكمة إلكترونية للنظام الضريبي الجزائري، الملتقى الدولي حول: جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الإلكترونية، جامعة بومرداس، 12/13 نوفمبر 2014.
- 1 نفس المرجع السابق.
- 1 نفس المرجع السابق.
- 1 نفس المرجع السابق.

- ¹ إبراهيم بن علي: مدير العلاقات العمومية والاتصال بالمديرية العامة للضرائب، أفاق النظام الجبائي الجزائري في سياق إرساء نظام جبائي فعال، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح الجبائي والتنمية الاقتصادية في الجزائر، جامعة البليدة، 12 و 13 ماي 2014.
- ¹ <http://www.mfdgi.gov.dz> موقع مديرية الضرائب :
- ¹ موقع مديرية الضرائب
- ¹ Ordonnance N° 08-02 du 21 rajab 1429 correspondant au 24 juillet 2008 portant loi de finance complémentaire pour 2008, journal officiel N° 42 du 27 juillet 2008.
- ¹ التسجيل الجبائي عبر الانترنت، الموقع: <http://www.mfdgi.gov.dz> تاريخ الاطلاع: 2017/01/02.

- ¹ محمد محمود الطعامة وطارق شريف العلوش، الحكومة الالكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، الأردن، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2004، ص ص: 10-11.
- ² عاشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الديمقراطية والرشادة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010/2009، ص: 13.
- ³ حماد مختار، تأثير الإدارة الإلكترونية على المرفق العام وتطبيقها في الدول العربية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007، ص: 06.
- ⁴ موسى عبد الناصر ومحمد القريشي، مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي، مجلة الباحث، العدد 2010/09، ص: 89.
- ⁵ علاء عبد الرزاق السالمي، الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، د.س، ص: 39.
- عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، دار الغرب الإسلامي للنشر، بيروت، 2006، ص ص: 189-191. ⁶
- ⁷ سعيد عبد العزيز عثمان وشكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص: 05.
- ⁸ عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة النظام الضريبي الجزائري للفترة 1988-1995، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 1995، ص: 135.
- ⁹ مسعداوي يوسف، تقييم الإصلاحات الجبائية في الجزائر والنتائج المترتبة عنها، مداخلة في الملتقى الدولي حول: الإصلاح الجبائي والتنمية الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، يومي 12 و 13 ماي 2014، ص: 04.
- ¹⁰ نفس المرجع السابق.
- ¹¹ سميرة بوعكاز، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014/2015، ص: 7.
- ¹² حميد بوزيدة، جباية المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2007، ص: 97.
- ^{xiii} ناصر شاربي وألوشي محمد، دواعي الإصلاح المحلي وآليات نجاحه، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول: الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق التنمية، جامعة البليدة، 13/12 ماي 2014.
- ^{xiv} ناصر مراد، شروط فعالية النظام الضريبي مع إشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، مخبر الإصلاحات الاقتصادية، التنمية واستراتيجيات الاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد: 06، 2009، ص: 69.
- ^{xv} شعباني مجيد وبودالي محمد، نحو حوكمة إلكترونية للنظام الضريبي الجزائري، الملتقى الدولي حول: جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الإلكترونية، جامعة بومرداس، 13/12 نوفمبر 2014.

^{xvi} نفس المرجع السابق.

^{xvii} نفس المرجع السابق.

^{xviii} نفس المرجع السابق.

^{xxix} إبراهيم بن علي: مدير العلاقات العمومية والاتصال بالمديرية العامة للضرائب، أفاق النظام الجبائي الجزائري في سياق إرساء نظام جبائي فعال، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح الجبائي والتنمية الاقتصادية في الجزائر، جامعة البليدة، 12 و 13 ماي 2014.

^{xx} <http://www.mfdgi.gov.dz> موقع مديرية الضرائب :

^{xxi} موقع مديرية الضرائب

^{xxii} Ordonnance N° 08-02 du 21 rajab 1429 correspondant au 24 juillet 2008 portant loi de finance complémentaire pour 2008, journal officiel N° 42 du 27 juillet 2008.

^{xxiii} التسجيل الجبائي عبر الانترنت، الموقع: <http://www.mfdgi.gov.dz> تاريخ الاطلاع: 2017/01/02.